

مُشَرِّح

مَوْصِلُ الْإِسْلَامِ إِلَى قَوْلِ عَبْدِ الْأَعْلَى

تَأليف

خالد بن عبد الله الفوزري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ رحمه الله تعالى

النسخة

أبو عبد الله بن الشيخ مقبل بن قاضي اللواتي

خطها الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

□ أسئلة وأجوبة الدرس (٢٦) □

١. معاني (إن) في اللغة العربية؟

شرطية، نافية، زائدة، مخففة من الثقيلة.

٢. ما حكم (إن) الشرطية من حيث العمل؟

أنها تجزم فعلين.

٣. ما نوع الفعل التي تدخل عليه (إن) الشرطية؟

تدخل على فعلين مضارعين أو ماضيين أو مختلفين.

٤. ما هي إلا في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾؟

(إن) شرطية، مدغمة في (لا) النافية.

٥. هل من شرط (إن) النافية أن يأتي بعدها (إلا)؟

الغالب أن يأتي بعدها (إلا، ولما)، ولكن قد تأتي بدونها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ

مِّنْ سُلَاطِينٍ بِهَذَا﴾.

٦. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَّكَكُمْ فِيهِ﴾ ما هي (إن) هنا؟

(إن) نافية، وقيل: زائدة.

٧. معاني (لما)؟

شرطية جازمة بمعنى «لم»، وتأتي اسماً ظرفياً بمعنى «حين»، وبعضهم يقول: هي رابطة، وتأتي

إيجابية بمعنى «إلا» الاستثنائية.

٨. (إن) النافية على أي شيء تدخل؟

تدخل على الجملة الاسمية والفعلية سواء كانت ماضوية أو مضارعية.

٩. هل تعمل (إن) عمل (ليس)؟

تعمل عمل (ليس) عند أهل العالية.

١٠. ما شروط عمل (ما) الحجازية؟

شروط عمل (ما) الحجازية، ذكرها ابن مالك في «الألفية»، فقال:

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكِنُ
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا... بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

١١. عرفنا أن من شرط عمل (إن) النافية عمل ليس أن لا يقترن خبرها بإلا فماذا عن

مثال: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)؟

وجود (إلا) بعد خبر (إن) لا يقدر في عملها.

١٢. ما هو الشاهد في قوله: إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ... إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ؟ (إن)

النافية عملت عمل ليس.

١٣. ما هي (إن) الأولى والثانية في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ

بَعْدِيَّةٍ؟﴾

(إن) الأولى شرطية، والثانية نافية، واللام هي لام التوطئة.

١٤. الغالب في (إن) المخففة من الثقيلة أن تدخل على أي شيء؟

الغالب أنها تدخل على الجملة الاسمية، فتهمل.

١٥. ما الشاهد في قول الشاعر: شلت يمينك إن قتلت لمسلما... وجبت عليك عقوبة المتعمد؟

دخول (إن) المخففة من الثقيلة على غير ناسخ نادراً.

١٦. إذا أهملت (إن) المخففة من الثقيلة فهل يجب أن يؤتى باللام في الخبر؟

تلزم اللام في الخبر بثلاثة شروط: إن خُفِّفَتْ، وأهملت، وخيف التباسها بـ(إن) النافية، فنقول: (إن زيد لمنطلق) وهذا إيجاب، (إن زيد منطلق) وهذا نفي. قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»: وَخُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ... وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ... مَا نَاطَقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

فإذا لم هناك لبس فلا يلزم، ومثل لهذا ابن هشام في «شرح القطر»: أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *** وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ. ما جاء باللام في (كانت)؛ لوضوح المعنى.

١٧. ما هي (إن) في سورتي هود والطارق على قراءة تشديد (لما)؟ تكون نافية.

١٨. (إن) الزائدة ما هو الغالب فيها أن تقع بعد أي شيء؟ بعد ما النافية.

١٩. ما هو الشاهد: بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ *** وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ؟ (إن) زائدة، وبطل (ما) الحجازية؛ لاقترانها بـ(إن) الزائدة.

٢٠. لماذا يقيدون (ما) الحجازية بالحجازية؟

لأن تميم لا تعمل عندهم.

٢١. ما هو الشاهد في قوله: فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ... مَنَايَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا؟ جاءت إن بعد ما فأبطلت ما الحجازية عن العمل.

٢٢. ما معنى: (طُبْنَا)؟

ليس من شأننا ولا عادتنا التخلق بخلق الجبن.

٢٣. من مجيء (إن) الزائدة بعد غير (ما) النافية؟

تقع بعد (ما) النافية، هذا هو الغالب فيها، ولها مواضع أخرى، لكنها من غير الغالب، فتأتي بعد

(ما) الموصولة الاسمية كقول الشاعر:

يُرْجَى المرءُ ما إن لا يراه... وتعرض دون أدناه الخطوبُ

الشاهد: زيادة (إن) بعد اسم الموصول (ما).

بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته... على السن خيرًا لا يزال يزيدُ

الشاهد: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية.

بعد (ألا) الاستفاحية كقول الشاعر:

ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا... أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

الشاهد: زيادة (إن) بعد (ألا) الاستفاحية.

قبل مدّة الإنكار. كما قال سيبويه: سمعنا رجلاً من أهل البادية، قيل له: أخرج إن أخصبت

البادية؟ فقال: أنا إني! منكراً أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

وأصل (إني): "إن"، فزاد عليه مدّة الإنكار، وهي "الياء".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس (٢٧)

متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»



قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الثَّالِثَةُ: (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ الْمُخَفَّفَةَ، يُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتُ) لَا غَيْرَهَا، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ، وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾، وَكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا)، وَمُفَسَّرَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾، وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فَلَيْسَ مِنْهَا، نَحْوُ: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٠)؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ، وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ)؛ لِذُخُولِ الْخَافِضِ، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾: إِنَّهَا مُفَسَّرَةٌ، إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ {قُلْتُ} مَنَعَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ {اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لـ {قُلْتُ}، فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ، وَجَوَزُهُ الزَّخْشَرِيُّ إِنْ أُوِّلَ: {قُلْتُ} بـ (أَمَرْتُ)، وَجَوَزَ مَصْدَرِيَّتَهَا عَلَى أَنَّ الْمُصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ فِي {بِهِ} لَا بَدَلُ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ

إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخْلِي الصَّلَاةَ مِنْ عَائِدٍ، وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ، فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ. وَالْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ الْحَذْفُ مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ: {مَا}؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَوْلِ، نَعَمْ يَجُوزُ إِنْ أُوِّلَ: {قُلْتُ} بِ (أَمَرْتُ)، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾ أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً، مِثْلَهَا فِي: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِلْهَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ. وَخُفْفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ - فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ - وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، أَوْ ظَنَّ يُنْزَلُ مَثَرَةً الْعِلْمِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دروس «موصل الطلاب إلى شرح قواعد الإعراب»



قال الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهرى الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:
الكَلِمَةُ [الثَّالِثَةُ] ^(١) مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: [(أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ] الْهَمْزَةُ [الْمُخَفَّفَةُ] النُّونُ:
[فَيَقَالُ] فِيهَا تَارَةً: [حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ] تُؤَوَّلُ مَعَ صَلَاتِهَا بِالْمَصْدَرِ، وَ[تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ] لَفْظًا
أَوْ مَحَلًّا.

فَالأَوَّلُ [نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾] [النساء: ٢٨].
وَالثَّانِي نَحْوُ: (يُرِيدُ النِّسَاءُ أَنْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ).

(١) تقدم معنا نوعان مما يعمل على أربعة أوجه: (لولا) تأتي حرف امتناع لوجود، وحرف
تخصيص وعرض، وحرف توبيخ، وعلى قول: تأتي استفهامية. لكن الأخير ذكره ابن هشام
رَحِمَهُ اللهُ، ولم يرتضه.

و(إن) أيضًا مما يأتي على أربعة أوجه: شرطية، مخففة من الثقيلة، نافية، زائدة.
وهنا الكلمة الثالثة مما جاء على أربعة أوجه - وهي أربعة استعمالات - وهي: (أن) مفتوحة
الهمزة وتخفيف النون.

[و] (أَنْ) هَذِهِ [هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى] الْفِعْلِ [الْمَاضِي فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ)]؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُؤَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ، أَيِ: صِيَامَكَ^(٢)، [لَا] (أَنْ) [غَيْرُهَا^(٣)]، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ^(٤) فِي زَعْمِهِ

(٢) وكلما أُوِّلَ بمصدر، فهو حرف مصدري، ف (أَنْ) الداخلة على الماضي حرف مصدري.
«حاشية موصل الطلاب» (٥١٦) للعطار.

(٣) استفدنا من هذا: (أَنْ) المصدرية تدخل على الفعل المضارع، وتعمل فيه النصب إما لفظًا أو محلاً، كالمثاليين المذكورين.

وتدخل على الفعل الماضي المتصرف، ومن شواهد في القرآن: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا﴾ [القصص: ٨٢].

وكذا أيضًا تدخل على فعل الأمر المتصرف، نحو: (كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ)، والنهي نحو: (كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ لَا تَفْعَلْ).

وقد قال بعض النحاة: إن صلة الموصولات الحرفية يجب أن تكون خبرية كصلة موصولات الأسماء. يراجع «شرح قواعد الإعراب» (٣٦١) للكافيجي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ في «مغني اللبيب» (٤٣): وَ (أَنْ) هَذِهِ مَوْصُولُ حَرْفِي، وَتَوْصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ مُضَارِعًا كَانَ كَمَا مَرَّ، أَوْ مَاضِيًا، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٤]، أَوْ أَمْرًا، كَحِكَايَةِ سَيِّبَوَيْهِ: (كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ)، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. اهـ.

وهذا هو الذي قرره أبو محمد المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني» (٢١٦)، فقال: وتوصل بالفعل المتصرف، ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا.

ثم ذكر خلاف هذا - في دخولها على فعل الأمر المتصرف - وصدّره بصيغة التمرّيض، وقال:

أَنْتَمَا^(٥) غَيْرُهَا^(٦)؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُضَارِعِ تُخَلِّصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ.

قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين:

أحدهما: أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.

والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم (يعجبني أن قم)، ولا (أحببت أن قم). ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه من قولهم: كتبت إليه بأن قم، فالباء زائدة، مثلها في: (لا يقرأ بالسور). اهـ.

والتعبير (بفعلٍ متصرف) احترازٌ من الفعل الجامد. فلو كان الماضي غير متصرف كـ (عسى)، أو المضارع غير متصرف كـ (يهيط)، أو الأمر غير متصرف كـ (تعلم) بمعنى اعلم، لم يكن شيء من ذلك صلة لـ (أن) هذه. اهـ المراد من «التذييل والتكميل» (١٤٨/٤) لأبي حيان.

(٤) قال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٨١/٢): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرِ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ الْأَشْبِيلِيُّ النَّحْوِيُّ، يَعْرِفُ بِالْخَدْبِ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْدَّالِ الْمُثْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُشَدَّدَةِ، أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ الرَّمَاكِ وَغَيْرِهِ، وَسَادَ أَهْلَ زَمَانِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَدَرَسَ فِي بِلَادٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَكَانَ قَائِمًا عَلَى «كِتَابِ سَيِّوَيْهِ»، وَلَهُ عَلَيْهِ تَعْلِيقَةٌ سَمَّاها «الطرر»، لَمْ يَسْبِقْ إِلَى مِثْلِهَا.

(٥) أي: (أن).

(٦) أي: غير (أن) المصدرية، فابن طاهر يخص دخول (أن) المصدرية بالفعل المضارع، واحتج بأنها تخلص المضارع للاستقبال كـ (السين، وسوف).

وَنُقِضَ بِ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ وَتُخْلَصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي بِالِاتِّفَاقِ^(٧).

[وَأَيْقَالَ فِيهَا تَارَةً: [زَائِدَةٌ]؛ لِتَقْوِيَةِ الْمَعْنَى وَتَوْكِيدِهِ^(٨)، كَأَلْتِي [فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾] [يوسف: ٩٦].

[حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا)] التَّوْقِيتِيَّةُ^(٩) كَهَذَا الْمِثَالِ.

قال أبو محمد المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني» (٢١٦): وذهب ابن طاهر إلى (أن) الناصبة للمضارع قسم، غير الداخلة على الماضي والأمر، وليس بصحيح.
(٧) نُقِضَ ما تَمَسَّكَ به ابن طاهر بـ(إِنْ) الشرطية، فإنها تدخل على الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال، ومع ذلك تدخل على الفعل الماضي ﴿وَإِنْ عُدَّتْ عُدَّتْنَا﴾ [الإسراء: ٨].
وهل دخول (أن) المصدرية تخلص الفعل الماضي للاستقبال؟

قال المدابغي كما في «حاشية موصل الطلاب» (٥١٧) للعطار: اعلم أن الجمهور أن (أن) الداخلة على الماضي هي المصدرية، لكنها لا تخلصه للاستقبال، ففائدتها السبك فقط، فتعليل ابن طاهر بأنها لا تخلصه للاستقبال صحيح، وحكمه بعدم دخولها مردود.
(٨) هذا يفيد أن الحرف الزائد له فائدة وغرض فلم يؤت به بغير معنى، وهو: تقوية المعنى وتوكيده.

(٩) سبق لنا في هذا الكتاب وفي «شرح القطر» أن ابن هشام يرى أن (لما) حرف رابط، وليس ظرفاً توقيتياً؛ ولهذا علّق الزرقاني كما في «حاشية موصل الطلاب» (٥١٨) وقال: وهذا يقتضي أنها اسم، مع أن الصحيح عند المصنف أنها حرف، فكان المناسب أن يقول: عوض التوقيتية الرابطة.

أَوْ وَقَعْتَ بَيْنَ فِعْلِ الْقَسَمِ وَ(لَوْ) كَقَوْلِهِ:
 فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
 أَوْ بَيْنَ الْكَافِ وَجُرُورِهَا كَقَوْلِهِ:
كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
 فِي رِوَايَةِ الْجُرِّ^(١٠).

(١٠) على جر (ظبية)، والظبية: الغزاة، فعلى جر (ظبية) (أن) زائدة.
 ويجوز فيها أيضًا:

(كَأَنَّ ظَبْيَةً) بالنصب على أن (كَأَنَّ) مخففة من الثقيلة (كَأَنَّ)، و(ظبية) اسمها، والخبر محذوف.

و(كَأَنَّ ظَبْيَةً) بالرفع على حذف اسمها، وبقاء خبرها، أي: كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ. فهذه ثلاثة أوجه في إعراب ظبية.

والوجه الأول وهو إعراب: «أن» زائدة، و«ظبية» مجرور بحرف الجر وهو الكاف، هذا هو الشاهد هنا.

فهذه ثلاثة مواضع تعرف بها (أن) الزائدة:
 بعد (لما) التوقيتية.

وإذا وقعت بين فعل القسم و(لو)، وشاهده هذا البيت:
 فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وبين الكاف ومجروره، وشاهده:

كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وهذا عجز بيت، وأوله:

وَيَوْمًا تُؤَا فِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *** كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وهو من شواهد «القطر»، وننقل الإعراب هنا من دروسنا هنالك للفائدة:

«وَيَوْمًا» الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. يومًا: منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والظرف متعلق بالفعل «تُؤَا فِينَا».

«تُؤَا فِينَا» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، نا المتكلمين: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «بِوَجْهِ» الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. وجه: اسم مجرور بـ «الباء» وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تُؤَا فِينَا». «مُقَسَّمٍ» نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. «كَأَنَّ» حرف مشبه بالفعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «ظَبِيَّةً» اسم «كأن» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والخبر محذوف تقديره: كَأَنَّ ظَبِيَّةً عَاطِيَةً هَذِهِ الْمُرَأُ. «تَعْطُو» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. وجملة «تَعْطُو» في محل نصب نعت لـ «ظَبِيَّةً». «إِلَى» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «وَارِقِ» اسم مجرور بـ «إِلَى» وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلقان بـ «تَعْطُو»، وهو مضاف. «السَّلَمِ» مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

[وَأَيْقَالُ فِيهَا تَارَةً: **[مُفَسَّرَةٌ]** لِمُضْمُونٍ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا^(١١)، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (أَيُّ) التَّفْسِيرِيَّةِ، كَالَّتِي لَفِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ **[المؤمنون: ٢٧]**، أَيِ: اصْنَعْ، فَلَا مَرُ بَصْنَعِ الْفُلْكَ تَفْسِيرٌ لِلْوَحْيِ.

[وَكَذَا] يُحْكَمُ لَهَا بِأَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ: [حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ] أَيِ: حُرُوفِ الْقَوْلِ، [وَلَمْ تَقْتَرِنْ] (أَنْ) [بِخَافِضٍ]، وَتَتَأَخَّرُ عَنْهَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ. فَالْفِعْلِيَّةُ كَالْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ^(١٢). وَالْاِسْمِيَّةُ نَحْوُ: ﴿وَنُودُوا أَنْ تُلَكُوا الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا﴾ **[الأعراف: ٤٣]**.

[فَلَيْسَ مِنْهَا] أَيِ: مِنَ الْمُفَسَّرَةِ:

[نَحْوُ: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **[يونس: ١٠]**؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ. وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ)؛ لِذُخُولِ الْخَافِضِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هِيَ (أَنْ) الْمُصْدَرِيَّةُ. وَلَا نَحْوُ: (ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنْ ذَهَبًا)؛ لِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ عَنْهَا مُفْرَدٌ لَا جُمْلَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِ (أَيِّ) مَكَانَهَا^(١٣).

(١١) وذكر ضابطها ابن هشام في «شرح القطر»، وقال: **المُفَسَّرَةُ هِيَ: الْمَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ.**

(١٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ **[المؤمنون: ٢٧]**.

(١٣) أي: إن قصد التفسير، فإن لم يقصد فإسقاط (أَنْ) كافٍ، وذهبًا: بدل من عسجد، أو عطف بيان عليه. (من كتب الشروح).

وَلَا نَحْوُ: (قُلْتُ لَهُ: أَنْ أَفْعَلْ)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَيْهَا فِيهَا حُرُوفُ الْقَوْلِ^(١٤).

(١٤) هذه شروط (أَنْ) المفسرة:

أَنْ تقع بعد جملة.

أَنْ يتأخر عنها جملة.

أَنْ يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه.

أَلَّا تقترن بحرف جر.

وخرج بالشرط الأول: وهو (أَنْ تقع بعد جملة): إذا وقعت (أَنْ) بعد مفرد فإنها لا تكون

مفسرة، نحو: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وخرج بالشرط الثاني (أَنْ يقع بعدها جملة): عدم وقوع جملة بعدها فلا يقال: (ذكرت

عسجدًا أَنْ ذهبًا)؛ لِأَنَّ المتأخر عنها مفرد وليس جملة. وإنما يؤتى بـ(أَي) التفسيرية.

وخرج بالشرط الثالث (إذا سبقها جملة فيها لفظ القول) نحو: (قلت له: أَنْ قم) (أَنْ) هنا

مصدرية، ولا يصح أَنْ تكون تفسيرية.

وخرج بالشرط الرابع: أَنْ تتقدمها حرف الباء فإنها تكون مصدرية لا تفسيرية.

وقد ذكر هنا شروط (أَنْ) التفسيرية، ولم يكتف بذكر الأداة، قال الكافيجي رَحِمَهُ اللهُ في

«شرح قواعد الإعراب» (٣٦٦): ليحصل الفرق بينها وبين (أَي) التفسيرية عند من يتنبه

للموز والإشارات. اهـ.

والجملة بعد (أَنْ) التفسيرية تكون مفسرة لا محل لها من الإعراب، وتقدم معنا الجملة

التفسيرية في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وهي: الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه.

وأيهما أكثر ورودًا (أَنْ) المفسرة أم (أَي)؟

[وَأَمَّا] [قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ] - وَهُوَ سُلَيْمُ الرَّازِيُّ - [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾] [المائدة: ١١٧] [إِنِّهَا] [أَي: (أَنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى {اعْبُدُوا} [مُفَسَّرَةً]، فَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ [أَوْ لـ {قُلْتُ}]. قَالَ الزَّخَّشِيُّ: وَكِلَاهُمَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ [إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾] دُونَ {قُلْتُ} مَنَعَ مِنْهُ [فَسَادُ الْمَعْنَى].

أَلَا تَرَى [أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ {اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ مَقُولٌ {قُلْتُ}، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ فُسِّرَ بِالْعِبَادَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى {اللَّهُ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقُولُ: {اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ}. [أَوْ] [حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا] [أَي: (أَنْ) [مُفَسَّرَةً لـ {قُلْتُ}]] دُونَ {أَمَرْتُ} [فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ] [أَي: تَأْبَى ^(١٥) التَّفْسِيرَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْمُفَسِّرِ -بِفَتْحِ السِّينِ- أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ حُرُوفُ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بَعْدَهُ الْكَلَامُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ التَّفْسِيرِ. انْتَهَى كَلَامُ الزَّخَّشِيِّ ^(١٦)].

قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٣٦٣): (أي) أكثر دوارنا منها في الكلام، فإنها تفسر كل مجمل: سواء كان بعد مفرد أو بعد جملة، أو سواء كانت بعد صريح القول أو معناه.

(١٥): أي: تمتع التفسير.

(١٦) هذا تنبيه على معنى (أَنْ) في قول عيسى عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ هل يصلح أن تكون هنا تفسيرية؟

فَإِنْ أُوِّلَ لَفْظُ الْقَوْلِ بِغَيْرِهِ جَازَ التَّفْسِيرُ؛ [وَهَذَا] جَوَزهُ - أَيْ: التَّفْسِيرُ - [الزَّخْشَرِيُّ] إِنْ أُوِّلَ {قُلْتُ} بِـ (أَمَرْتُ)، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾. وَاسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُغْنِي» (١٧).

[وَجَوَّزَ] الزَّخْشَرِيُّ أَيْضًا [مَصْدَرِيَّتَهَا]، أَيْ: مَصْدَرِيَّةَ {أَنْ} هَذِهِ [عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ] الْمُؤَوَّلَ مِنْ {أَنْ} وَصِلَتِهَا، وَهُوَ {أَنْ أَعْبُدُوا} [بَيَانٌ لِلْهَاءِ] أَيْ: عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْهَاءِ الْمُجْرُورَةِ بِالْبَاءِ [فِي {بِهِ} (١٨)، لَا] أَنَّ الْمَصْدَرَ [بَدَلٌ] مِنَ الْهَاءِ (١٩)؛ [لِأَنَّ] الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ (٢٠).

على هذا الآن الذي قرأناه لا يستقيم أن تكون مفسرة؛ لأنها:

إن كانت مفسرة لـ (أمرتني) يصير المعنى أن الله يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، والله عزَّ وَجَلَّ لا يقول ذلك، وإنما هو من قول عيسى.

أو مفسرة لـ (قلت)، وهذا ممنوع أيضًا؛ لأن (قلت) فيه لفظ القول.

إلا على تأويل {قُلْتُ} بِـ (أَمَرْتُ)، فهذا جائز أن تكون مفسرة؛ لأنه يكون سبقها جملة فيها معنى القول.

(١٧) على تأويل (قلت) بـ (أمر) يجوز أن تكون (أن) تفسيرية كما سبق في التعليق قبله.

(١٨) وهذا وجه آخر يجوز أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول (أن اعبدوا الله ربي وربكم) عطف بيان من الضمير الهاء في قوله تَعَالَى: {بِهِ}.

(١٩) يعني: عند الزخشي: المصدر المؤول ليس بدلًا من الهاء، وإنما هو عطف بيان.

(٢٠) لأن تعريف البدل: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. فكأن المبدل منه غير موجود.

وَعَلَى [تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ] الْمُبْدَلِ مِنْهُ [يُخْلِي الصَّلَاةَ مِنْ عَائِدٍ] عَلَى الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ {مَا}؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ فَكَذَا الْمَلْزُومُ^(٢١).

[وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ^(٢٢)]، وَهُوَ كَوْنُ الْمَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ مِنْ {بِهِ}، لَا عَطْفَ بَيَانٍ عَلَيْهَا^(٢٣)؛ [لِأَنَّ الْبَيَانَ] فِي الْجَوَامِدِ [كَالصِّفَةِ] فِي الْمُشْتَقَّاتِ^(٢٤)، فَكَمَا أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُنْعَتُ كَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا عَطْفَ بَيَانٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ السَّيِّدِ وَابْنُ مَالِكٍ.

(٢١) اللازم: هو إسقاط المبدل منه، والملزوم كون (اعبدوا الله) بدلًا. المدابغي (ل/٥٣).

كما في حاشية «موصل الطلاب» (٢٢٩) لأبي بلال حفظه الله.

وهذا تعليل لمنع أن يكون المصدر المؤول بدلًا من الهاء أن المبدل منه في حكم الساقط، وعلى تقدير إسقاط الضمير المبدل منه تعرى الصلة وهي (أمرتني) صلة (ما) من العائد الذي يعود إلى اسم الموصول؛ لأن (ما) اسم موصول، و(أمرتني) صلة الموصول، ويكون ليس هناك عائد، والاسم الموصول يحتاج إلى عائد يعود إليه.

(٢٢) وهو الذي رجحه ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ.

(٢٣) أن يكون المصدر المؤول (أن اعبدوا الله) بدلًا، وليس عطف بيان.

(٢٤) في حاشية أبي بلال على «موصل الطلاب» (٢٣٠): فكل منهما يخصص متبوعه

النكرة، ويوضح متبوعه المعرفة. الدسوقي (١٠٥/٢).

وَعَلَى هَذَا [فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ] بِعَطْفِ الْبَيَانِ، كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ^(٢٥)، وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا^(٢٦).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبَدَلِيَّةِ إِخْلَاءُ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ.

قُلْنَا: ذَلِكَ غَالِبٌ لَا لَازِمٌ.

(٢٥) هذا تعليل لمنع عطف البيان هنا، وأن المصدر المؤول بدل؛ لأن عطف البيان مثل النعت، فكما أن الضمائر لا تنعت، كذلك الضمائر لا يعطف عليها عطف بيان. وهذا من الفوارق بين عطف البيان والبدل:

أن عطف البيان لا يكون تابعًا لضمير بخلاف العطف.

(٢٦) لأن البدل يصح أن يبدل من الضمير، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، (النجوى) بدل من الضمير الواو على أحد أوجه الإعراب.

فهذه قواعد:

هل الضمير يُنْعَت؟ لا.

هل الضمير يعطف عليه عطف بيان؟ أيضًا لا.

هل الضمير يبدل منه؟ نعم.

وَلَيْنَ سَلَّمْنَا لُزُومَهُ فَلَنَّا جَوَابٌ آخَرُ، [وَأَنَّ نَقُولَ: [الْعَائِدُ الْمَقْدَرُ الْحَذْفُ (٢٧) مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ (٢٨)، فَلَا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ.

[وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ] الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ [مِنْ {مَا}] الْمَوْصُولَةِ الْمَعْمُولَةِ لِ {قُلْتُ} (٢٩)؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَصْدَرٌ مُفْرَدٌ، [لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَوْلِ]؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ (٣٠) لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي جُمْلَةٍ (٣١)، أَوْ مُفْرَدٍ يُؤَدِّي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، كَ (قُلْتُ قَصِيدَةً)، وَالْعِبَادَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ (٣٢).

(٢٧) حذف الرابط وهو العائد هذا بكثرة إذا دل عليه دليل، كقوله تَعَالَى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه وقوله تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الشورى: ٢٣] أي: يشربه.

(٢٨) هذه قاعدة: المحذوف المقدر هو موجود لا معدوم، وإنما حذف لبعض الأسباب، بخلاف المعدوم فهو غير موجود أصلاً، فإذا قلنا: العائد محذوف، فهو كالموجود.

(٢٩) في قوله: ﴿مَا أَمَرْتَنِي﴾.

(٣٠) مثل: (قال، يقول، قل).

(٣١) في جملة محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(٣٢) فلا يصح (ما قلت لهم إلا العبادة)، العبادة لا يعمل فيها القول؛ لأنها ليست جملة ولا مفرد يؤدي معنى الجملة، بخلاف (قلت قصيدة، قلت كلمة)، فهذا وإن كان مفرداً في اللفظ، لكنه يؤدي معنى الجملة، فالقصيدة تشتمل على جمل، وكذا كلمة، وإذا كان الفعل غير قول فإنها يعمل في العبادة نحو: (أخلص العبادة لله).

[نَعَمْ يَجُوزُ] أَنْ تُبَدَلَ الْعِبَادَةُ مِنْ {مَا} [إِنْ أُوِّلَ {قُلْتُ} بِ (أَمَرْتُ)]؛ لِأَنَّ (أَمَرْتُ) يَعْمَلُ فِي الْمُفْرَدِ الْخَالِي عَنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ نَحْوُ: (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) ^(٣٣)، وَالْأَكْثَرُ تَعْدِيَّتُهُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ بِالْبَاءِ ^(٣٤).

قَالَ الزَّخَّشِيُّ مَا حَاصِلُهُ ^(٣٥): [وَلَا يَمْتَنِعُ فِي] {أَنْ} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾ [النحل: ٦٨] أَنْ تَكُونَ مَفْسَرَةً بِمَنْزِلَةِ (أَيَّ)، [مِثْلَهَا] ^(٣٦) فِي ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَيَّ: اتَّخِذِي، فَسَّرَ الْوَحْيُ إِلَى النَّحْلِ بِأَنَّهُ الْأَمْرُ بِأَنْ تَتَّخِذَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا. انْتَهَى.

(٣٣) فيصح على تأويل (قلت) بـ (أمرت) أن يكون المصدر المؤول ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ بدل من (ما)؛ لأن (قلت) هنا يكون بمعنى (أمرت)، (ما قلت لهم) أي: ما أمرت.

(٣٤) بهذا ينتهي الكلام على ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، والنقاش حولها.

(٣٥) هل هي في هذا المثال وما أشبهه يصلح أن تكون مفسرة؟

لا مانع أن تكون مفسرة؛ لأن (أوحى) فيه معنى القول.

وهنا سليم بن أيوب الرازي منع هذا؛ بحجة أن الإلهام ليس فيه معنى القول، وابن هشام رده وانتصر للزخخشي، وأن الإيحاء فيه معنى القول.

(٣٦) (مِثْلَهَا) مبتدأ أو نصب على الحال من اسم تكون. كما قال العطار في «حاشية موصل الطلاب» (٥٣٢).

[خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ]، وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ مُتَعَقِّبًا لِكَلَامِ الزَّخَشَرِيِّ: إِنَّ الْوَحْيَ هُنَا إِهْلَامٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ فِي الْإِهْلَامِ مَعْنَى الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ، أَيْ: بِاتِّخَاذِ الْجِبَالِ بُيُوتًا. وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى دَفْعِهِ؛ نُصْرَةً لِلزَّخَشَرِيِّ بِقَوْلِهِ: [لِأَنَّ الْإِهْلَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ]؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقَوْلِ الْإِعْلَامُ، وَالْإِهْلَامُ فِعْلٌ مِنَ اللَّهِ يَتَضَمَّنُ الْإِعْلَامَ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُلْهَمُ عَالِمًا بِمَا أُلْهِمَ بِهِ، وَإِهْلَامُ اللَّهِ النَّحْلَ مِنْ هَذَا الْقَيْلِ.

[وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: [مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ] ^(٣٧)، كَأَلْتِي [فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾] [المزمل: ٢٠]، وَ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]-[فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ]-[فِي {تَكُونُ} ^(٣٨)]-وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمَزَةٌ، وَالْكَسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفَ فِي اخْتِيَارِهِ. [وَكَذَا] يُحَكِّمُ لَهَا بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلَةِ [حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ]، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ (ع ل م)، بَلْ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ، [أَوْ ظَنٌّ يُنْزَلُ] ذَلِكَ الظَّنُّ [مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ]، وَتَقَدَّمَ مِثَالُهُمَا ^(٣٩).

(٣٧) هذا الوجه الأخير من معاني (أن): أنها تأتي مخففة من الثقيلة، وضابطها: أن تسبق بعلم أو ظن في أحد الوجهين.

(٣٨) فالمثال يتم على قراءة الرفع فتكون (أن) مخففة من الثقيلة، أما على قراءة النصب ف(أن) مصدرية، و(أن) المخففة من الثقيلة لها شروط مجموعة في أبيات ابن مالك:

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ... وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا

(٣٩) يعني: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، وَ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾.

واستفدنا-ولله الحمد-: معاني (أن) في اللغة العربية:

مصدرية، مفسرة، مخففة من الثقيلة، زائدة.

ومن الفوائد والقواعد أيضًا التي استفدناها:

الضمائر لا تنعت.

الضمائر لا يعطف عليها عطف بيان.

البدل يصح أن يبدل من الضمير.

(أن) التفسيرية بمعنى (أي) التفسيرية.

القول وما تصرف منه لا يعمل إلا في جملة أو مفرد يؤدي معنى الجملة.

أن المحذوف المقدر موجود لا معدوم، بخلاف المعدوم فإنه غير موجود أصلاً.

أن المبدل منه في حكم غير الموجود؛ لأن المقصود بالحكم هو التابع البدل، والله أعلم.